Jordan PERMANENT MISSION OF H.K. OF JORDAN TO THE UNITED NATIONS

بيـــــان

المندوب الدائم/ محمد العلاف

أمـــــــام
اللجنة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة
في دورتها (63)

حول البند رقم (56): النهوض بالمرأة

نيـــويـــورك
2008/10/15

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

شكراً سيدي الرئيس،،،،

إنّ الأردن يضم صوته للبيان الذي ألقاه رئيس مجموعة الـ 77 والصين. إنّ الأردن يلتزم بجميع تعهداته الدولية في تحقيق المساواة ما بين الجنسينَ على كافة المستويات، وتمكين المرأة، والحد من كافة أشكال العنف الموجهة ضدها على اعتبار أنها مسؤولية وطنية تهدف إلى تحفيز التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وضمان حقوق الإنسان.

إنّ نشر اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في الجريدة الرسمية بتاريخ 2007/07/25 لهو إقرار من الحكومة الأردنية ومؤسساتها ومؤسسات المجتمع المدني بأهمية الرسالة التي تمثلها هذه الاتفاقية وضرورة وضعها في موقعها الطبيعي كتشريع دولي هام يطبق في المحاكم الأردنية، ويجذر حقوق المرأة، ويعزز الحماية المقدمة لها، ويزيل كافة أشكال التمييز والتحيز ضدها.

إنّ تمكين المرأة السياسي والاجتماعي والاقتصادي هو واحد من الأولويات الوطنية الأردنية والذي تمثل بتعيين (4) وزيرات من أصل (28) في الحكومة الحالية، وأمّا في البرلمان فقد فازت (7) نساء بعضوية مجلس النواب، في حين عينت (7) نساء أخريات في عضوية مجلس الأعيان، وتتولي سيدة رئاسة محكمة بداية عمان لأول مرة بعد أنّ أشغلت (33) سيدة مناصب قضائية، وتمثل النساء في المعهد القضائي (40) % من إجمالي عدد الطلاب فيه، وكما تشغل (3) سيدات منصب سفير في (51) سفارة ومكتب تمثيلي، وكما تشغل النساء (25)% من إجمالي عدد أعضاء المجالس البلدية في مختلف محافظات المملكة حسب نتائج انتخابات البلدية التي جرت في تموز 2007. هذا وقد زادت نسبة النساء في سوق العمل الرسمي لتصبح (14.7) % في العام 2007 من قوة العمل الأردنية (1.2) مليون عامل تبلغ بعد أنّ كانت (13.8) % في عام 2006.

وأما على صعيد التشريعات، فقد أنجزت الحكومة عدداً من القوانين الهامة في مجالي إقرار الحريات العامة والحقوق، والتي يُتوقع أنّ يكون لها انعكاسات إيجابية على وضع حقوق الأردنيين والأردنيات، وتحسين وضع المرأة تحديداً، ومن هذه القوانين، **قانون الأحزاب السياسية، وقانون المطبوعات والنشر، وقانون هيئة مكافحة الفساد، وقانون غسل الأموال، وقانون الحق في الحصول على المعلومات**، وقانون حقوق الأشخاص المعوقين وكما قننت **قانوناً للبلديات** يمنح المرأة (20%) على الأقل من المقاعد ككوتا في المجالس البلدية. وأمّا فيما يتعلق بقانون الانتخابات ومدى إمكانية زيادة عدد المقاعد المُخصصة للمرأة، فإنّ هناك حواراً وطنياً موسعاً حول هذه القضية بمشاركة كافة فئات المجتمع المدني الأردني، وذلك لإيمان الحكومة الأردنية أنّ تمثيل المرأة الأقرب إلى التوزان في مجلس الامة سيدفع بمهام المجلس إلى الأمام مع إضفاء الصبغة الجندرية المتوازنة على أعماله. وكما أنّ إقرار رئاسة الوزراء استراتيجية المرأة الوطنية يحتم علينا وضع خطط تنفيذية لكل محاورها ولكن بأسلوب علمي محدد الأهداف والبرامج تتضمن تحديداً لجهات التنفيذ وجداول زمنية ومعايير لقياس الأثر.

وفي إطار برامج الإصلاح الاقتصادي، فإنّ الأردن يتبنى تشريعات اقتصادية واجتماعية تتيح للعمالة والاستثمار فرصاً متكافئة، ويجري حالياً مراجعة لإقرار تعديلات على قانوني العمل والضمان الاجتماعي بهدف توسيع قاعدة المستفيدين ومدّ مظلة الحماية القانونية لتشمل جميع العمال بدون استثناء وبدء العمل بتأمين البطالة وإنشاء صندوق تأمين الأمومة وتحقيق المساواة في مجال التقاعد. ويشهد الأردن توسعاً ملحوظاً في توفير مصادر التمويل للمشاريع الصغيرة، وإتاحة القروض للنساء، وقد أنشئ لهذه الغاية بنك متخصص بدأ عمله في المملكة منذ عام 2006. وتبدي النساء إقبالاً متزايداً على الاستفادة من هذه الفرص ويبدين التزاماً في تحقيق النجاحات وتسديد هذه

القروض والتي تسهم في زيادة الدخل وتحسين مستويات المعيشة. ولكن تحدي البطالة ما بين النساء مازال ماثلاً والتي تقدر بحوالي (25.4) %. إنّ سياسات الانفتاح الاقتصادي واستقطاب الاستثمارات تهدف إلى تحسين مستوى حياة المواطنين وتحديداً المرأة وذلك عن طريق خلق مزيد من فرص العمل للكثير من النساء اللواتي يعدين أرباب لعائلاتهن. ويبرز في المرحلة الحالية مبادرات على تشكيل المجلس الوطني للتدريب المهني، وصندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية والاهتمام بالمشاريع الصغيرة المُخصصة للمناطق الريفية، والتي ستؤدي إلى خلق مزيد من فرص العمل وتقليص الفجوة التنموية بين المناطق المختلفة للمملكة.

إنّ الأردن يرفض العنف بكافة أشكاله. وقد تمثل ذلك بإقرار البرلمان الأردني في شهر كانون ثاني 2008 مشروع قانون الحماية من العنف الأسري والذي يوفر حماية قانونية واجتماعية فعالة للنساء ضحايا العنف وأفراد الأسرة. بالإضافة إلى أنّه قد تمّ صياغة وثيقة **"الإطار الوطني لحماية الأسرة من العنف"** والتي تقدم تعريفاً بهذا الإطار والذي تمّ تطويره ليكون بمثابة وثيقة مرجعية لجميع المختصين العاملين في مجال حماية الأسرة من العنف والتي قد تمّ إعدادها من قبل المجلس الوطني لشؤون الأسرة بالتعاون مع فريق إدارة مشروع حماية الأسرة، كما وأنّه قامت الحكومة الأردنية بتأسيس دار الوفاق الأسري لتأمين ملجأ لضحايا العنف من النساء والأطفال، وكما أنّ مديرية الأمن العام قد قامت بتغيير موقع الاحتجاز الوقائي للمرأة إلى دار مخصصة لإصلاح وتأهيل النساء بعيداً عن السجون، وقد تمّ إنشاء هذه الدار وفقاً للمواصفات الدولية المتبعة في هذا المجال، والتركيز على دور الوعاظ والخطباء في المساجد للحث على إنهاء كافة مظاهر العنف ضد المرأة. بالإضافة إلى عدد من المبادرات المؤسسية الرامية إلى تعزيز آليات حماية المرأة من العنف.

وتتابع اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة كآلية وطنية أردنية برئاسة صاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة بنت الحسين المعظمة جهود تمكين المرأة، وتطوير التشريعات والقوانين الوطنية ذات الصلة بها، والإعداد والتحضير لحملات تمكين المرأة وحمايتها من العنف، ودمج منظور النوع الاجتماعي في برامج بعض الوزارات والمؤسسات الحكومية وفي وضع وتطوير الموازنة العامة على غرار مجلس الأعيان. وكما تركز اللجنة الوطنية في برنامجها للمرحلة القادمة على موضوع التمويل والإحصاءات المُراعية للمنظور الجنساني.

ويدرك الأردن أنّ التفاعل الإيجابي والتعاون مع الآليات الدولية والإقليمية والوطنية يلعب دوراً أساسياً في تمكين المرأة الأردنية وذلك بتبادل الخبرات مع ذوي الاختصاص والمتمثلة باللجنة وذلك بالإستفادة من توصياتها الختامية، والتعاون مع المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

وعلى الرغم من الإنجازات والمبادرات التي تحققت بفضل توجيهات القيادة السياسية العُليا، فإنّ التحديات مازالت جسام فالفقر، والتمييز، والأنماط الاجتماعية والثقافية السائدة، والسيطرة المُجتمعية الذكورية، والتقسيم التقليدي لأدوار المرأة تنسب في إبطاء النتائج الحكومية حولها ومع ذلك فهي تزيد من تصميمنا على تحقيق المساواة، علاوةً على الظروف السياسية والاقتصادية الإقليمية والدولية المحيطة بالأردن. ولكن عملية تمكين المرأة والحد من جميع أشكال التمييز والعنف ضدها جزء لا يتجزأ من سياسة الأردن العليا.

شكراً سيدي الرئيس.